الهيئات الاقتصادية تستكمل جولتها بلقاء سليمان بعد عودته وشماس لدرس السلسلة في سلة شاملة للاصلاح الاداري

Kindly click on the LOGO of each medium to read full article

Title	**رئيس الحكومة يتمسّك بالتوازنات الأربعة ويدرس "جيداً" آثار الضرائب الجديدة** **ميقاتي لـ"النهار": سأدعو قريباً إلى طاولة حوار اقتصادي - اجتماعي في السرايا**				
Website	http://www.annahar.com	Date	2012/10/2	Page	

Title	الهيئات تسلم ميقاتي وجنبلاط مذكرة ترفض مشروع السلسلة: الاقتصاد يمر بمرحلة تراجع الى حافة الدخول في الانكماش				
Website	http://www.assafir.com	Date	2012/10/2	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية تنهي زيارتها التحذيرية من اقرار سلسلة الرتب والرواتب وتكشف ان الجميع طالبوا ب أبعاد هذه الكأس عنا مع بدء موسم الانتخابات				
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	2012/10/2	Page	

Title	الحكومة تتجه الى اصدار سندات بالعملات الأجنبية بهدف تمويل السلسلة الهيئات الاقتصادية تستكمل جولاتها واحتمال اعادة مؤتمر بيال2 وتطييرها نهائيا				
Website	http://www.aliwaa.com	Date	2012/10/2	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية تستكمل جولتها بلقاء سليمان بعد عودته وشماس لدرس السلسلة في سلة شاملة للاصلاح الاداري				
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	2012/10/2	Page	

Title	ميقاتي التقى وفد الهيئات الاقتصادية القصار: نرفض مشروع السلسلة وندعو الى فصل زيادة غلاء المعيشة عنها				
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	2012/10/2	Page	

Title	سلمت ميقاتي وجنبلاط مذكرة عن تداعيات تصحيح اجور القطاع العام الهيئات الاقتصادية تستكمل جولاتها لوضع النقاط على حروف السلسلة				
Website	http://www.albaladonline.com	Date	2012/10/2	Page	

Title	الهيئات الاقتصادية زارت السراي وكليمنصو وتنتظر عودة سليمان وجنبلاط تفهم ودعا لاخراج "السلسلة" من التجاذب الفئوي				
Website	http://www.elshark.com	Date	2012/10/3	Page	

Title	**الهيئات عند ميقاتي نرفض السلسلة وندعو الى ترشيد التوظيف**				
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	2012/10/2	Page	

اقتصاد

رئيس الحكومة يتمسّك بالتوازنات الأربعة ويدرس "جيداً" آثار الضرائب الجديدة

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

ميقاتي لـ"النهار": سأدعو قريباً إلى طاولة حوار اقتصادي - اجتماعي في السرايا

- فيوليت البلعة
- 02-10-2012

يستعد مجلس الوزراء لجولة مناقشة جديدة في سلسلة الرتب والرواتب التي تقبع في منتصف طريق البحث عن آليات تمويل. لكن، يبدو رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مصرّاً على مداراة التوازن الاجتماعي والاقتصادي، من دون ان يتخلى عن التقديمات التي اقرتها السلسلة والتزمتها الحكومة. لذا، للتريّث والدرس احكام كثيرة ومفيدة.

في انتظار اختتام جولة الهيئات الاقتصادية على القيادات السياسية والتي تنتظر عودة رئيس الجمهورية ميشال سليمان من اميركا اللاتينية مطلع الاسبوع المقبل، تعكف الحكومة على درس المنافذ الضريبية الكفيلة تغطية كلفة سلسلة الرتب والرواتب، اذ تخضع الاقتراحات الضريبية التي طرحتها وزارة المال لتعديلات بدورها، فيتم استبعاد بعضها ذي الأثر السلبي على الاقتصاد والمواطن، بينما يرجح اعتماد بعضها الآخر المقبولة انعكاساته، وذلك بما يراعي المحافظة على التوازنات الاربعة التي اشترطها الرئيس ميقاتي لدى اقرار السلسلة.
اذاً، ينتظر مشروع السلسلة انعقاد مجلس الوزراء الاسبوع المقبل بعد عودة رئيس الجمهورية، لعرض التصور الاولي الماكرو اقتصادي الذي تمكنت وزارتا المال والاقتصاد والتجارة من التوصل اليه في اطار اجتماعات التنسيق التي تعقدها يومياً، والذي يتركز على درس الضرائب الأقل اثراً مالياً واقتصادياً، بما أفضى الى تعديل غير نهائي في الجدول الضريبي الذي طرحته وزارة المال ("النهار" بتاريخ 2012/9/9)، وذلك لتغطية كلفة السلسلة التي تراوح وفق تقديرات وزارية ما بين 1,8 و2 مليار دولار.
وفي الانتظار، كيف ستتمكن الحكومة من التزام ما وعدت به لدى اقرار سلسلة الرتب والرواتب؟
تحرص الحكومة على 4 توازنات في السلسلة، هي: التوازن الاجتماعي اي المساواة بين سلاسل موظفي القطاع العام التزاماً بمبدأ العدالة والمساواة، والتوازن المالي الذي يقوم على تقييم الايرادات ودرس التوازنات على نحو يكفل توفير التمويل اللازم، والتوازن النقدي كي لا تنعكس الزيادات على سعر الصرف ومعدل التضخم، والتوازن الاقتصادي كي لا يحمّل الاقتصاد اعباء جديدة تفوق قدرته الراهنة.
وقال الرئيس ميقاتي لـ"النهار" أمس، ان الحكومة عالجت التوازنين الاجتماعي والنقدي، اذ "ناقشت الاول مع هيئة التنسيق النقابية وحسمت موقفها من التزامها انصاف جميع موظفي الدولة. وفي التوازن النقدي، درست الارقام من ناحية تأثيرها على التضخم وسعر الصرف. لذا، تمّ تقسيط زيادات السلسلة حتى سنة 2017، علماً ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حدد سقوف ضخ الاموال في السوق تفادياً لارتفاع معدل التضخم. وقد حرصنا على عدم تجاوز أي منها، بما يضمن لنا ضبط التضخم وتجنيب سعر صرف الليرة اي انعكاسات سلبية".
ويبقى على الحكومة توفير التوازن المالي اي الشق الضريبي، وهو الأصعب. لكن ميقاتي يؤكد ان لا انفاق من دون واردات. "لذا، يبقى الموضوع قيد الدرس حالياً من جانب الوزارات المعنية، الى جانب حرصنا على درس التوازن الاقتصادي في ظل توسع الصحن الضريبي رغم استبعاد ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل". ويرى ان كل الباقي قابل للبحث والدرس قبل الاقرار، "مما يؤكد ان الحكومة لا ترتجل مشاريعها، بل تعتمد ما يفضي درسه الى نتائج ايجابية". واذ يؤكد حرصه على التوازن الاجتماعي، يصرّ في الوقت عينه على التقديمات التي اقرّتها السلسلة لموظفي القطاع العام. وهذا في رأيه، ما يدفع الحكومة للمضي قدماً في المحاولة لايجاد وسائل تمويل كافية لتغطية كلفة السلسلة.
ورأى ميقاتي ان الوقت قد حان لعقد طاولة حوار اقتصادي -اجتماعي في السرايا، "وسأدعو اليها قريباً فور عودة رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار من الخارج".

الهيئات

وكان رئيس الوزراء التقى وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة القصار، وتسلّم منه مذكرة بعنوان "تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد"، التي اكدت رفض الهيئات المطلق لمشروع السلسلة، ودعت الحكومة الى اصلاح الخطأ الذي بدأ مع زيادة اجور القضاة، والى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة والمقدّرة كلفتها بـ61 مليار ليرة شهرياً، اضافة الى الزيادات الاضافية التي ترتبها السلسلة والتي تكلف 58 مليار ليرة شهرياً، "وسيؤدي اعتمادها الى رفع الأجور مرتين". ورأت ان السلسلة تعمق الخلل في نظام نهاية الخدمة، "وخصوصاً ان بعض القطاعات يتمتع بنظام تقاعدي هو الأعلى كلفة في العالم، علماً ان دولاً كبرى مثل كندا واليابان وصلت الى حافة الإفلاس من جرّاء رواتب المتقاعدين".

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

كذلك، زارت الهيئات الاقتصادية رئيس "جبهة النضال الوطني" وليد جنبلاط في حضور الوزراء غازي العريضي ووائل ابو فاعور وعلاء ترو. وثمّنت الهيئات "المواقف العقلانية" لجنبلاط وخصوصاً إصراره على ربط الإقرار النهائي للسلسة بتوفير موارد مالية كافية لتغطيتها، معتبرة أن هذا الموقف يصب في مصلحة حماية الخزينة والمكتسبات الاقتصادية والحيلولة دون حصول تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي أو المالي.

وأبدى جنبلاط تفهمه الكامل لمخاوف الهيئات، مجدداً التأكيد أن الانحياز الدائم للمطالب المحقة للعمال والمعلمين والأساتذة يفترض ألا يكون على حساب ديمومة عمل المؤسسات الاقتصادية أو على الانتظام الاقتصادي العام والنقد الوطني، داعياً القوى السياسية الى اخراج مسألة السلسلة من دائرة التجاذبات الفئوية ومقاربتها بما يحفظ كل عناصر المعادلة الثلاثية التي تمثلها الدولة والعمال وأصحاب العمل، "لأن المزايدات في الملفات الاقتصادية الحساسة أو تسجيل البطولات الوهمية لا يصب في المصلحة الوطنية العامة".

وتمّ الاتفاق خلال الاجتماع على استكمال التواصل، وأبلغ جنبلاط الوفد أن الحزب يعكف على وضع ورقة إقتصادية إجتماعية متكاملة يرسم فيها رؤيته للوضع ويقترح بعض الأفكار التي قد تساهم في الحدّ من حال المراوحة القائمة.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

FRANSABANK

محليات

«الهيئات» تسلم ميقاتي وجنبلاط مذكرة ترفض مشروع «السلسلة»: الاقتصاد يمر بمرحلة تراجع إلى حافة الدخول في الانكماش

تسلّم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من وفد من «الهيئات الاقتصادية» برئاسة الوزير السابق عدنان القصار مذكرة بعنوان «تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني»، مكررين فيها تأكيدهم أنه «انطلاقاً من الحرص على المصلحة الوطنية العليا التي تأتي قبل أية مصالح اخرى، فإننا نرفض بشكل قاطع ومطلق مشروع السلسلة التي أقرتها الحكومة».

ودعا الوفد الى «وقف التمادي بالخطأ، بفصل أجور القضاة التي تم اقرار زيادتها على نحو خاطئ عن باقي السلسلة، والى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة، هذه الزيادة التي تقدر كلفتها بـ٦١ مليار ليرة شهرياً»، مشيرا إلى «وجود مشكلة حقيقية مع الزيادات الاضافية التي ترتبها السلسلة والتي تكلف ٥٨ مليار ليرة شهرياً، وسيؤدي اعتمادها الى رفع الأجور مرتين».

وشدّد على أن «المطلوب قبل اقرار أية زيادات اضافية العمل على ترشيد التوظيف في القطاع العام، واجراء اصلاح في نظام الرواتب والاجور بما ينسجم مع معايير التنافسية والكفاءة والجودة، وبغية تأمين القدرة على توفير استمرارية التمويل بشكل مستدام، ذلك ان الارتفاع النسبي في حصة رواتب المتقاعدين التي تقدر بنحو الربع، يعني وجود خلل كبير في نظام نهاية الخدمة، والمشكلة ان السلسلة المطروحة تعمّق وتوسّع هذا الخلل، خصوصاً ان بعض القطاعات تتمتع بنظام تقاعدي هو الأعلى كلفة في العالم، علماً ان دولاً كبرى مثل كندا واليابان وصلت الى حافة الإفلاس من جراء رواتب المتقاعدين».

ويعود سبب رفض الهيئات السلسلة الى الاعباء الضريبية التي ترى فيها انها «ستشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الذي لا يستطيع تحملها وستزيد من تباطئه، بالتزامن مع انعكاساتها التضخمية. كما سينوء بها المجتمع اللبناني بكافة فئاته، لأنها تشمل نحو ٢٠ بندا ضريبيا، من زيادات الضريبة على الفوائد المصرفية، ورسوم الطابع المالي على الفواتير الهاتفية، والمعاملات الرسمية، لبنان، إلى الدول العربية الأخرى المجاورة. وليس من الواضح لغاية الآن آلية تمويل هذه النفقات الجديدة، خصوصا أنه تم تأجيل ٤ بنود ضريبية، وأبرزها زيادة عامل الاستثمار، التي كانت جميعها يمكن أن توفر إيرادات بنحو ٣٠٧٠ مليار ليرة. كما سقطت ٥ بنود أخرى تقدر متحصلاتها بنحو ٨٥٥ مليار ليرة، وأبرزها زيادة الضريبة على القيمة المضافة».

وتعتبر الهيئات ان التوقيت بحد ذاته خاطئ، لأن «الاقتصاد اللبناني يمر بمرحلة تراجع وصلت به إلى حافة الدخول في الانكماش من جراء عدم الاستقرار وتداعيات الأزمة في سوريا. وفي وقت الضرورة لانعاش الاقتصاد والانماء وفي وقت يجب ان يكون فيه النمو واعادة فائض ميزان المدفوعات واستقطاب الرساميل اهم الاهداف. وسيؤدي التراكم الضريبي على الشركات إلى رفع الضريبة إلى أكثر من نسبة ٢٠ في المئة، مما سيفاقم من أعبائها ومن تكاليف التشغيل، وبالتالي يهدد بتراجع أعمالها وبصرف الموظفين تحت وطأة تراكم الخسائر. كما سيؤثر ارتفاع كلفة المعاملات التجارية وزيادة الرسوم على الفروع والمكلفين على الكفاءة التشغيلية والإنتاجية في الوقت الذي نشهد تزايدا في إقفال المؤسسات والمحلات التجارية. وسيتأثر القطاع العقاري من زيادة الرسوم على رخص البناء والأملاك المبنية والشاغرة، خصوصا أن الأسعار مرتفعة أساسا فيما السوق يقبع في مرحلة جمود حاليا».

وترى الهيئات ان «الاقتصاد اللبناني لا يستطيع تحمل ضرائب جديدة على القطاعات الإنتاجية والقطاع المصرفي في وقت نرى معظم المؤشرات المالية والاقتصادية في تراجع. كما لا يمكن القبول بأن يكون تمويل السلسلة على حساب القطاع الخاص الذي يكافح في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية الصعبة».

ولفتت الى ان زيادة الضريبة على الفوائد المصرفية «ستطال مدخرات المودعين، الذين ستتآكل قدراتهم الشرائية أصلا بسبب غلاء المعيشة. وستكون في المنطقة نتيجة الربيع العربي، عوض أن نعمل على استقطاب الاستثمارات الباحثة عن ملاذات آمنة ومربحة».

اللقاء مع جنبلاط

وكان رئيس جبهة النضال الوطني وليد جنبلاط استقبل في منزله في كليمنصو وفداً موسعاً من الهيئات الاقتصادية اللبنانية وعرض معه التطورات الراهنة على المستوى الداخلي، لا سيما ما يتعلق بالملفات الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بالنقاشات الدائرة حول مسألة سلسلة الرتب والرواتب، وذلك بحضور وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي ووزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور ووزير شؤون المهجرين علاء ترو وأمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر.

وثمنت الهيئات الاقتصادية المواقف العقلانية التي يعلنها تباعاً جنبلاط، لا سيما إصراره على ربط الإقرار النهائي للسلسة بتأمين موارد مالية كافية لتغطيتها، معتبرةً أن هذا الموقف يصب في مصلحة حماية الخزينة والمكتسبات الاقتصادية والحيلولة دون حدوث تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي أو المالي.

وقد أبدى جنبلاط تفهمه الكامل لمخاوف الهيئات الاقتصادية، مجدداً التأكيد على أن الانحياز الدائم للمطالب المحقة للعمال والمعلمين والأساتذة يفترض ألا يكون على حساب ديمومة عمل المؤسسات الاقتصادية أو على الانتظام الاقتصادي العام والنقد الوطني، داعياً كل القوى السياسية لإخراج مسألة سلسلة الرتب والرواتب من دائرة التجاذبات الفئوية ومقاربتها بما يحفظ كل عناصر المعادلة الثلاثية التي تمثلها الدولة والعمال وأصحاب العمل لأن المزايدات في الملفات الاقتصادية الحساسة أو تسجيل البطولات الوهمية لا يصب في المصلحة الوطنية العامة.

Back to Top

الهيئات الاقتصادية وتكشف أن الجميع

أنهت الهيئات الإقتصادية جولتها على رؤساء الكتل النيابية، والتقت مساء أول من أمس رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على أن تلتقي رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بعد عودته من جولته في أميركا الجنوبية، بعدما أطلعت الجميع على المخاطر التي قد يتعرّض لها الإقتصاد الوطني في حال أقرت سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام.

وفي اللقاءات التي عقدتها الهيئات مع رؤساء الكتل النيابية سلّمت المذكرتين اللتين رفعتهما الى وزيري المال محمد الصفدي والإقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس لجنة الإقتصاد والتجارة النائب نبيل دو فريج، ولفتت فيهما إلى تداعيات إقرار السلسلة وتوجه الحكومة الى فرض المزيد من الضرائب في موازنة العام المقبل. أما في لقائها المسؤولين المعنيين، فخرج وفدها بانطباع مريح مفاده «أبعدوا عنا هذه الكأس» خصوصاً مع «بدء موسم الإنتخابات النيابية ولا نريد بالتالي تأليب الرأي العام ضدنا»، على حدّ تعبير مصدر في الهيئات لـ«المركزية» الأمر الذي إن دلّ على شيء فيدلّ على ان «مشروع قانون إقرار السلسلة أصبح في حكم الإرجاء، أقله في المراحل القريبة المقبلة».

القصار

رئيس الهيئات الإقتصادية عدنان القصار الذي سافر الى لندن الاربعاء الماضي لمواعيد حدّدت سابقاً، اضطر إلى قطع هذه الزيارة والعودة الى بيروت «بعدما استشعر خطورة اقرار هذه السلسلة وتداعياتها على الإقتصاد الوطني»، كما قال المصدر الذي لفت إلى أن «التصاريح التي أطلقها القصار بعد هذه الجولة صبّت كلها في خانة الإيجابية لكون ما طرحه خلق نوعاً من التوازن وعدم التصعيد

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

تنهي زياراتها التحذيرية من إقرار سلسلة الرتب والرواتب
طالبوا بـ«إبعاد هذه الكأس عنا مع بدء موسم الانتخابات»

● هل سيحصلون على «السلسلة» بعد طول انتظار؟ (أرشيف)

القطاع العام ودوره وانتاجيته ومهماته والقيمة المضافة له في الاقتصاد الوطني». واشار الى انه في منتصف التسعينات تم وضع الهيكلة النقدية للإصلاح الإداري، لكنها لم توضع موضع التنفيذ، ومن المفترض ان يتم تطبيقها بعد إجراء الانتخابات النيابية بعيداً من المزايدات والبازارات.

وقال «اعتبر البعض ان مشروع قانون الإيجارات موضوع متفجر والأفضل تأجيله الى ما بعد الانتخابات النيابية، فكيف الحال بالنسبة الى موضوع السلسلة الأكثر من متفجر وما يسري على الإيجارات يسري على السلسلة ايضاً». وأعلن شماس ان «لجوء هيئة التنسيق النقابية الى الإضراب لم يعد يخيف أحداً، فالإضراب حق ديموقراطي لها ولكن اذا اقفلت المدارس لبضعة ايام يبقى افضل من اقفال أبواب رزق الشعب اللبناني».

عند جنبلاط

وكان وفد الهيئات زار رئيس «جبهة النضال الوطني» وليد جنبلاط في منزله في كليمنصو بحضور وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي ووزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور ووزير شؤون المهجرين علاء ترو وأمين السر العام في الحزب التقدمي الإشتراكي ظافر ناصر. وجرى عرض التطورات الراهنة على المستوى الداخلي، لا سيما ما يتعلق بالملفات الإقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بالنقاشات الدائرة حول مسألة سلسلة الرتب والرواتب.

واشار بيان صادر عن الحزب التقدمي الإشتراكي، الى ان الوفد «ثمن المواقف العقلانية التي يعلنها تباعاً جنبلاط لا سيما إصراره على ربط الإقرار النهائي للسلسلة بتأمين موارد مالية كافية لتغطيتها، معتبراً أن هذا الموقف يصبّ في مصلحة حماية الخزينة والمكتسبات الإقتصادية والحيلولة دون حدوث تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي أو

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

السنيورة يستمع من الهيئات الاقتصادية

القصار بعد لقاء جمعها: خطوة لا يمكن تحقيقها في ظل ع

● الهيئات عند الرئيس السنيورة

في اطار متابعة الهيئات الاقتصادية القطاع الخاص والمخاطر التي يطرحها البلاد

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

دم نمو الاقتصاد اللبناني

لوجهة نظرها في شأن «السلسلة»

بشهدائنا مستمرّون
وعلى محاولات الغدر متمرّدون

ذكرى شهداء المقاومة اللبنانيّة

السبت 1 أ 2012 الساعة ب.ظ.

forces.co

العربية عدنان القصار باسم الوفد، فقال: سيترتب عليه نتائج سيئة على الاقتصاد الموظف من جهة ومن جهة أخرى، نأخذ منه

● ..وعند جدجع

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الحكومة تتجه إلى إصدار سندات بالعملات الأجنبية بهدف تمويل السلسلة

الهيئات الاقتصادية تستكمل جولاتها واحتمال إعادة مؤتمر بيال ٢ وتطييرها نهائيا

بعد اسبوع على بدء الزيارات الميدانية للسياسيين اللبنانيين بهدف ايقاف اقرار سلسلة الرتب والرواتب وبعد اسبوع من تقديم المنكرات الى النواب والرؤساء لشرح الاسباب المتعلقة من جراء اقرارها بدأ الحديث في كواليس الحكومة عن ان تمويل السلسة سيكون عبر اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية وان القرار اتخذ وسيناقش في الوقت القريب.

وبين ايجاد تمويل للسلسة واقرارها قبل اللجوء الى الشارع كما اعلنت الهيئات التنسيقية ما هو الموقف الذي ستتخذه الهيئات الاقتصادية؟ فهل ستلجأ الى بيال ٢، وتحاول ان تقف في وجه انهيار الاقتصاد الوطني ومعه مدمر حقوق العمال والموظفين؟

اسئلة لابد ان تطرح خاصة وان جولة الهيئات الاقتصادية على السياسيين شارفت على الانتهاء فما هي الخطوة التالية التي يمكن للهيئات اللجوء اليها؟

سندات خزينة قريباً

في سياق البحث عن اليات لتمويل سلسلة الرتب والرواتب افادت معلومات خاصة لـ«اللواء» ان جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد يوم غد ستتناول مشروع تقدمت به وزارة المالية لاصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية.

واعتبر مصدر ان هذه الاصدارات ستساهم في تمويل جزء من السلسلة، اذ عمد وزير المال محمد الصفدي الى طلب موافقة مجلس الوزراء الموافقة على اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية بقيمة مليارات وسبعماية وثمانية وستون مليونا واربعماية وستة وثلاثون الفا وتسعة وستون دولارا اميركيا.

كما ينص الكتاب على ما يلي:

١- تقديم عروض استبدال كامل او جزء من سندات الخزينة جميع العقود المتعلقة بالاصدارات وعروض استبدال سندات خزينة بالعملات الاجنبية وتوقيع جميع الاتفاقيات والاقادات والمستندات المطلوبة.

٥- تكليف وزير المالية تقديم تقارير الى مجلس الوزراء عن عمليات الإصدار والاستبدال التي تقوم بها وزارة المالية بالاستناد الى هذا القرار.

قراءة في المخاطر

تؤكد الهيئات الاقتصادية من خلال المذكرتين اللتين اصدرتهما انه في حال اقرار السلسلة سيزيد العجز في الموازنة العامة من ٤ مليارات دولار إلى نحو ٦ مليارات، وسيرفع نسبة التضخم الى نحو ١٠ في المئة فضلاً عن انه سيضخم النفقات الأسرية ولا سيما تكاليف التعليم بنسبة تفوق الـ ٣٠ في المئة، كذلك سيفاقم الدين العام ويرفع الفوائد ويؤثر سلباً في المؤشرات الاقتصادية كافة.

وتعتبر الهيئات الاقتصادية بعد انتهاء القسم الاكبر من جولاتها على الرؤساء وخاصة بعد تسليمها المنكرتين الى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ان الهيئات لمست تجاوبا واقتناعا من قبل النواب والوزراء من جراء التداعيات السلبية للسلسة اذ افاد مصدر ان السياسيين يريدون الابتعاد عن هذا الملف اذ ان الانطباع الذي خرجت به الهيئات من قبل بعض السياسيين خرجت باطباع مريح مفاده «ابعدوا عنا هذه الكاس» خصوصا مع «بدء موسم الانتخابات النيابية ولا نريد بالتالي تاليب الراي العام ضدنا»، على حد تعبير احد المشاركين في الزيارات ان الامر الذي إن دل على شيء فيدل على ان «مشروع قانون اقرار السلسلة اصبح في حكم الأرجاء، اقله في المراحل القريبة المقبلة».

العامة والنقل غازي العريضي ووزير الشؤون الاجتماعية وائل ابوفاعور ووزير شؤون المهجرين علاء ترو وامين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر. وجرى عرض التطورات الراهنة على المستوى الداخلي، لا سيما ما يتعلق بالملفات الاقتصادية والاجتماعية. وما يتصل بالنقاشات الدائرة حول مسالة سلسلة الرتب والرواتب.

وفي بيان صادر عن الحزب التقدمي الاشتراكي، «ثمن الوفد المواقف العقلانية التي يعلنها تباعا النائب جنبلاط لا سيما إصراره على ربط الاقرار النهائي للسلسة بتامين موارد مالية كافية لتغطيتها، معتبراً ان هذا الموقف يصب في مصلحة حماية الخزينة والمكتسبات الاقتصادية والحيلولة دون حدوث تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي او المالي.

وابدى جنبلاط تفهمه الكامل لمخاوف الهيئات الاقتصادية مجدداً التاكيد على ان الانحياز الدائم للمطالب المحقة للعمال والمعلمين والأساتذة يفترض الا يكون على حساب ديمومة عمل المؤسسات الاقتصادية او على الانتظام الاقتصادي العام والنقد الوطني، داعياً كل القوى السياسية الى اخراج مسالة سلسلة الرتب والرواتب من دائرة التجاذبات الفئوية ومقاربتها بما يحفظ كل عناصر المعادلة الثلاثية التي تمثلها الدولة والعمال واصحاب العمل، لان المزايدات في الملفات الاقتصادية الحساسة او تسجيل النطولات الوهمية لا يصب في المصلحة الوطنية العامة.

وتم الاتفاق خلال الاجتماع على استكمال التواصل، وابلغ جنبلاط الوفد ان «الحزب التقدمي الاشتراكي» يعكف على وضع ورقة اقتصادية إجتماعية متكاملة يرسم فيها رؤيته للوضع الراهن ويقترح بعض الافكار التي قد تساهم في الحد من حال المراوحة القائمة».

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

بالعملات الاجنبية بما فيها اليوروبوند المستحقة خلال الفترة الباقية من العام ٢٠١٢ وخلال العام ٢٠١٣ وإصدار تبعاً لذلك سندات خزينة بالعملات الاجنبية مقابل السندات التي قبل حاملوها استبدالها حسب شروط العرض، و/أو إصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية في اطار اعادة تمويل المبالغ المستحقة من الدين العام بالعملات الأجنبية واعادة هيكلة الدين العام، شرط ان لا يتعدى المبلغ الاجمالي لعمليات الاستبدال و/ او عمليات الإصدار قيمة سندات الخزينة بالعملات الاجنبية المستحقة خلال ما تبقى من العام ٢٠١٢ وخلال العام ٢٠١٣ والبالغ حدها الاقصى ٢,٠٥٣,٦٢٦,٦٥٠ د.أ. (مليار ان وثلاثة وخمسون مليوناً وستماية وستة وعشرون الفاً وستماية وخمسون دولاراً اميركي).

٢- إصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية بقيمة اقصاها ٢,٧٦٨,٤٣٦,٠٦٩,٩٣ د.أ. (مليار ان وسبعماية وثمانية وستون مليوناً واربعماية وستة وثلاثون الفاً وتسعة وستون دولاراً اميركياً وثلاثة وتسعون سنتاً)، بما فيها رصيد قيمة السندات المرخص باصدارها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/٥/٣٠، في إطار إعادة تمويل المبالغ المستحقة من الدين العام بالعملات الاجنبية واعادة هيكلة الدين العام.

٣- الإبقاء على مفاعيل قرار مجلس الوزراء رقم ٢ تاريخ ٢٠١٢/٥/٣٠ (الموافقة على طلب وزارة المالية المتعلق بالاقتراض بالعملات الاجنبية عن طريق قروض مباشرة او عن طريق اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية، وعلى اصدار سندات خزينة بالعملات الاجنبية).

٤- تفويض وزير المالية تقديم عروض استبدال سندات خزينة بالعملات الاجنبية وتنفيذ قرار الاصدار على دفعة واحدة او عدة دفعات وتمثيل الحكومة اللبنانية في ابرام

جولة على الرؤساء

استكملت الهيئات الاقتصادية جولتها على المسؤولين والتقى وفد منها برئاسة الوزير السابق عدنان القصار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي سلمه القصار مذكرة بعنوان «تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني» وجاء فيها: انطلاقا من حرصنا على المصلحة الوطنية العليا التي تاتي قبل اي مصالح اخرى، فإننا نرفض بشكل قاطع ومطلق مشروع السلسلة التي اقرتها الحكومة، وندعو الى وقف التمادي بالخطا بفصل أجور القضاة التي تم اقرار زيادتها على نحو خاطىء عن باقي السلسلة، كما ندعو الى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة، هذه الزيادة التي تقدر كلفتها بـ ٦١ مليار ليرة شهرياً، وكذلك لدينا مشكلة حقيقية مع الزيادات الاضافية التي ترتبها السلسلة والتي تكلف ٥٨ مليار ليرة شهرياً، وسيؤدي اعتمادها الى رفع الأجور مرتين. ثم ان المطلوب قبل إقرار اي زيادات اضافية العمل على ترشيد التوظيف في القطاع العام، وإجراء إصلاح في نظام الرواتب والاجور بما ينسجم مع معايير التنافسية والكفاءة والجودة، وبغية تامين القدرة على توفير استمرارية التمويل بشكل مستدام، ذلك ان الارتفاع النسبي في حصة رواتب المتقاعدين التي تقدر بنحو الربع، يعني وجود خلل كبير في نظام نهاية الخدمة، والمشكلة ان السلسلة المطروحة تعمق هذا الخلل وتوسعه، خصوصا ان بعض القطاعات تتمتع بنظام تقاعدي هو الاعلى كلفة في العالم، علما ان دولا كبرى مثل كندا واليابان وصلت الى حافة الإفلاس جراء رواتب المتقاعدين.

كذلك زار وفد الهيئات رئيس «جبهة النضال الوطني» وليد جنبلاط في منزله في كليمنصو في حضور وزير الأشغال

شماس

من جهته، كرر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الإشارة الى «وجود إجماع على ان إقرار هذه السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية، وان الحكومة تفتش اليوم عن «مخ خلاص» ونحن في انتظار ما ستقرره في اجتماعها المقبل حول سلسلة الرتب والرواتب وإن كنا نفضل ان تتم معالجة هذا الموضوع بعد الانتخابات النيابية».

وفي معرض تقويمه لزيارات الى رؤساء الكتل النيابية، قال شماس: تبين لنا من خلال هذه الاجتماعات انهم واعون على انعكاسات إقرار السلسلة وابرزها: إمكان تردي الوضع الاقتصادي الاسوأ منذ منتصف التسعينات عندما خمدت السلسلة، النمو الذي بلغ دون الواحد في المئة، المؤشرات المالية التي اظهرت العجز في الموازنة بعدما كانت تتحدث عن فائض أولي فيها، العجز في ميزان المدفوعات، الوضع النقدي من خلال ارتفاع الفوائد بالنسبة الى الإصدار الاخير إذ وصلت الفائدة الى ٨,٢٥ في المئة، التضخم الذي تجاوز الـ ٩ في المئة من آب ٢٠١١ الى آب ٢٠١٢.

وطلب شماس من الجميع «التروي ودرس السلسلة ضمن سلة شاملة عنوانها «الإصلاح الاداري»، ومن ضمن السلسلة يتم تحديد حجم القطاع العام ودوره وإنتاجيته ومهامه والقيمة المضافة له في الاقتصاد الوطني». وتابع: في منتصف التسعينات تم وضع الهيكلية النظرية للإصلاح الاداري، لكنها لم توضع موضع التنفيذ، ومن المفترض ان يتم تطبيقها بعد إجراء الانتخابات النيابية بعيداً من المزايدات والمبازارات.

بلقيس عبد الرضا

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

ات الاقتصادية تستكمل جولتها بلقاء سليمان بعد عودته شماس لدرس السلسلة في سلة شاملة للاصلاح الاداري

هيئات الاقتصادية جولتها على رؤساء الكتل
لقاء رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على أن تلتقي
هورية العماد ميشال سليمان بعد عودته من جولته
لجنوبية، بعدما أطلعت الجميع على المخاطر التي
ل لها الاقتصاد الوطني في حال تم إقرار سلسلة
واتب لموظفي القطاع العام.
اءات التي عقدتها الهيئات مع رؤساء الكتل النيابية
م المذكرتين اللتين رفعتهما الى وزيري المال محمد
الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس لجنة
التجارة النائب نبيل دو فريج، ولفتت فيهما إلى
رار السلسلة وتوجه الحكومة الى فرض المزيد من
ي موازنة العام المقبل. أما في لقائها المسؤولين
خرج وفدها بانطباع مريح مفاده أبعدوا عنا هذه
وصاً مع بدء موسم الإنتخابات النيابية ولا نريد
يب الرأي العام ضدنا، على حدّ تعبير مصدر في
المركزية»، الأمر الذي إن دل على شيء فيدل على
قانون إقرار السلسلة أصبح في حكم الإرجاء، أقله
القريبة المقبلة.

القصار

هيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار
الى لندن يوم الاربعاء الفائت لمواعيد حدّدت سابقاً،
قطع هذه الزيارة والعودة الى بيروت بعدما استشعر
ر هذه السلسلة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني،
صدر الذي لفت إلى أن التصاريح التي أطلقها
هذه الجولة صبّت كلها في خانة الايجابية لكون
لق نوعاً من التوازن وعدم التصعيد الكلامي، حيث
ات ليست ضدّ الحقوق العمالية وهي تشدد على
ين ظروفهم المعيشية، لكن القرار الحكومي يجب
فعياً ومدروساً، والمطلوب وقف الهدر والفساد
ي الادارات، الامر الوحيد الكفيل بتخفيف عجز
وإخراج الاقتصاد من التباطؤ غير المسبوق في
عا الى التحاور مع جميع الحريصين على مصلحة
وطني، من اجل اجتراح الحلول التي ترضي العمال
ى متانة الاقتصاد.
صار كشف خلال ترؤسه وفد الهيئات الاقتصادية
ن ورؤساء اللجان النيابية ان السلسلة المقترحة
واضحاً في الكيان الاقتصادي اللبناني، اذ انه
في الموازنة العامة من ٤ مليارات دولار إلى نحو ٦
رفع نسبة التضخم الى نحو ١٠ في المئة فضلاً عن
النفقات الأسرية ولا سيما تكاليف التعليم بنسبة
تفوق الـ ٣٠ في المئة، كذلك سيفاقم الدين العام ويرفع الفوائد ويؤثر سلباً في المؤشرات الاقتصادية كافة.

مصادر في الهيئات الاقتصادية لم تستبعد اللجوء الى بيال - ٢ الذي جمع أركان القطاع الخاص منذ فترة، وهي على استعداد لمعاودة هذا الاجتماع لأن إقرار السلسلة سيؤدي الى مضاعفات خطيرة على القطاع الخاص المعني مباشرة، وان الهيئات مؤتمنة على الامن الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً ان البحث عن تأمين تغطية للسلسلة التي تكلف نحو ألفي مليار ليرة لبنانية، ستكون على حساب الخزينة والاقتصاد الواقع في ركود قاتل.

شماس

من جهته، كرّر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الإشارة الى وجود إجماع على ان إقرار هذه السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية، وان الحكومة تفتش اليوم عن «حجّ خلاص» ونحن في انتظار ما ستقرره في اجتماعها المقبل حول سلسلة الرتب والرواتب وإن كنا نفضل ان تتم معالجة هذا الموضوع بعد الانتخابات النيابية.

وفي معرض تقويمه لزيارات الى رؤساء الكتل النيابية، قال شماس: تبيّن لنا من خلال هذه الاجتماعات أنهم واعون على انعكاسات إقرار السلسلة وأبرزها: إمكان تردي الوضع الاقتصادي الاسوأ منذ منتصف التسعينات عندما جُمّدت السلسلة، النمو الذي بلغ دون الواحد في المئة، المؤشرات المالية التي أظهرت العجز في الموازنة بعدما كانت تتحدث عن فائض أوّلي فيها، العجز في ميزان المدفوعات، الوضع النقدي من خلال ارتفاع الفوائد بالنسبة الى الإصدار الاخير إذ وصلت الفائدة الى ٨,٢٥ في المئة، التضخم الذي تجاوز الـ ٩ في المئة من آب ٢٠١١ الى آب ٢٠١٢.

أضاف: هذه الأرقام لم تعد وجهة نظر بل أصبحت حقيقة واقعة، حتى أن هيئة الحوار الوطني التي انعقدت في الفترة الأخيرة، تطرقت الى موضوع السلسلة وضرورة معالجتها والخروج من الشعبوية والبازارات الانتخابية.

وطلب شماس من الجميع التروّي ودرس السلسلة ضمن سلة شاملة عنوانها الإصلاح الاداري، ومن ضمن السلسلة يتم تحديد حجم القطاع العام ودوره وإنتاجيته ومهامه والقيمة المضافة له في الاقتصاد الوطني. وتابع: في منتصف التسعينات تم وضع الهيكلية النظرية للإصلاح الاداري، لكنها لم توضع موضع التنفيذ، ومن المفترض ان يتم تطبيقها بعد إجراء الانتخابات النيابية بعيداً من المزايدات والبازارات.

وقال: اعتبر البعض ان مشروع قانون الايجارات موضوع متفجر والافضل تأجيله الى ما بعد الانتخابات النيابية.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

ميقاتي التقى وفد الهيئات الإقتصادية

القصار: نرفض مشروع السلسلة وندعو الى فصل زيادة غلاء المعيشة عنها

استقبل رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي وفدا من الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصار سلمه مذكرة بعنوان « تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني» جاء فيها : انطلاقا من حرصنا على المصلحة الوطنية العليا التي تاتي قبل أية مصالح اخرى، فاننا نرفض بشكل قاطع ومطلق مشروع السلسلة التي أقرتها الحكومة، وندعو الى وقف التمادي بالخطأ، بفصل أجور القضاة التي تم اقرار زيادتها على نحو خاطىء عن باقي السلسلة، كما ندعو الى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة، هذه الزيادة التي تقدر كلفتها ب ٦١ مليار ليرة شهريا، وكذلك لدينا مشكلة حقيقية مع الزيادات الاضافية التي ترتبها السلسلة والتي تكلف ٥٨ مليار ليرة شهريا، وسيؤدي اعتمادها الى رفع الأجور مرتين. ثم ان المطلوب قبل اقرار أية زيادات اضافية العمل على ترشيد التوظيف في القطاع العام، واجراء اصلاح في نظام الرواتب والاجور بما ينسجم مع معايير التنافسية والكفاءة والجودة، وبغية تأمين القدرة على توفير استمرارية التمويل بشكل مستدام، ذلك ان الارتفاع النسبي في حصة رواتب المتقاعدين التي تقدر بنحو الربع، يعني وجود خلل كبير في نظام نهاية الخدمة، والمشكلة ان السلسلة المطروحة تعمق وتوسع هذا الخلل، خصوصا وان بعض القطاعات تتمتع بنظام تقاعدي هو الأعلى كلفة في العالم، علما ان دولا كبرى مثل كندا واليابان وصلت الى حافة الإفلاس من جراء رواتب المتقاعدين.

سلسلة الرتب والرواتب ستكون المشكلة

اتخذ رجال الأعمال والهيئات الاقتصادية قرارا نهائيا حاسما برفض سلسلة الرتب والرواتب وابلغوا هذا الموقف الى الرئيس نجيب ميقاتي الذي وافقهم الرأي مؤكدا ان الموازنة لا تحتمل مليارى دولار عجزا اضافيا.

في الجهة المقابلة، لا تقبل هيئة التنسيق العمالية ولا قطاع الموظفين بأي شكل من الاشكال ألا تقر سلسلة الرتب والرواتب وهنا المشكلة الكبرى، الحكومة لا تقر سلسلة الرتب والرواتب والرئيس نجيب ميقاتي لا يخجل من الموقف، بل يعلنها صراحة وفق مصدر مقرّب منه الذي قال لـ«الديار» إن الرئيس ميقاتي يريد إعطاء السلسلة، لكنه لا يستطيع ان يحمّل خزينة الدولة مليارى دولار.

اما بالنسبة للرئيس ميشال سليمان، فقرر الابتعاد عن الموضوع وهو لا يريد أن يتواجه مع الهيئات وفي الوقت نفسه لا يريد ان يصطدم مع الموظفين، وقد قدم رئيس الجمهورية اقتراحا بتخفيض قيمة سلسلة الرتب والرواتب بنسبة ١٥٪ ، لكنها لم تؤثر شيئا في نسبة العجز، وبقي المبلغ كبيرا.

الرئيس نبيه بري مع سلسلة الرتب والرواتب ودراستها في لجنة المال والموازنة وهو يريد من وزير المالية أن تحدد وزارة المالية المبلغ الذي تستطيع دفعه لتأمين السلسلة، وعندئذ وعد الرئيس بري انه سيعمل على ايجاد حل يقضي بإقرار السلسلة، مع الاخذ في عين الاعتبار ما تستطيع ان تدفعه وزارة المال، ولو اضطر الامر ان تقر الهيئة العامة لمجلس النواب زيادة مليوني دولار اضافي الى المبلغ الذي ستقدمه وزارة المالية لسلسلة الرتب والرواتب.

وهنا علمت «الديار» ان وزارة المالية اقترحت دفع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار والرئيس بري يقترح زيادة ٢٠٠ مليون دولار، والحل يكون عبر رفع قيمة ثلث اعباء سلسلة الرتب والرواتب، اي ٧٠٠ مليون دولار بدلا من مليارى دولار، لكن «الديار» وفق اتصالاتها مع الكتل النيابية ومع شخصيات اقتصادية علمت ان سلسلة الرتب والرواتب دخلت بازار الانتخابات النيابية، وان الكتل النيابية تريد ارضاء العمال والموظفين ولذلك هي مع سلسلة الرتب والرواتب.

وفي هذا المجال اعلنت هيئة التنسيق النقابية أنه اذا لم يقر مجلس النواب سلسلة الرتب والرواتب، فهي ستعود الى التحركات على الارض عبر اعلان الاضراب في ١٥ تشرين الاول.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

FRANSABANK

Media Monitoring Template 2 october 2012.doc

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الإتجاه الى «بيال ـ ٢» والهيئات الاقتصاديّة مُرتاحة للقاءاتها مع رؤساء الكتل

القصار وازن بين الحقوق العمّاليّة وخطورة السلسلة

شماس دعا الى سلّة شاملة عنوانها الإصلاح الإداري

انهت الهيئات الاقتصادية جولتها على رؤساء الكتل النيابية، والتقت مساء أمس الاول رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على أن تلتقي رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بعد عودته من جولته في أميركا الجنوبية، بعدما أطلعت الجميع على المخاطر التي قد يتعرّض لها الاقتصاد الوطني في حال تم إقرار سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام.

وفي اللقاءات التي عقدتها الهيئات مع رؤساء الكتل النيابية تم تسليمهم المذكرتين اللتين رفعتهما الى وزيري المال محمد الصفدي والاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس لجنة الاقتصاد والتجارة النائب نبيل دو فريج، ولفتت فيهما إلى تداعيات إقرار السلسلة وتوجه الحكومة الى فرض المزيد من الضرائب في موازنة العام المقبل.

أما في لقائها المسؤولين المعنيين، فخرج وفدها بانطباع مريح مفاده «أبعدوا عنا هذه الكأس» خصوصاً مع «بدء موسم الإنتخابات النيابية ولا نريد بالتالي تأليب الرأي العام ضدنا»، على حدّ تعبير مصدر في الهيئات، الأمر الذي إن دلّ على شيء فيدلّ على ان «مشروع قانون إقرار السلسلة أصبح في حكم الإرجاء، أقله في المراحل القريبة المقبلة».

رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار الذي سافر الى لندن يوم الاربعاء الفائت لمواعيد حدّدت سابقاً، اضطر إلى قطع هذه الزيارة والعودة الى بيروت «بعدما استشعر خطورة اقرار هذه السلسلة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني»، كما قال المصدر الذي لفت إلى أن «التصاريح التي أطلقها القصار بعد هذه الجولة صبّت كلها في خانة الايجابية لكون ما طرحه خلق نوعاً من التوازن وعدم التصعيد الكلامي، حيث أكد ان الهيئات ليست ضدّ الحقوق العمالية وهي تشدد على ضرورة تحسين ظروفهم المعيشية، لكن القرار الحكومي يجب ان يكون واقعياً ومدروساً، والمطلوب وقف الهدر والفساد المستشري في الادارات، الامر الوحيد الكفيل بتخفيف عجز الدين العام وإخراج الاقتصاد من التباطؤ غير المسبوق في النمو، كما دعا الى التحاور مع جميع الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، من اجل اجتراح الحلول التي ترضي العمال

لمعاودة هذا الاجتماع «لأن إقرار السلسلة سيؤدي الى مضاعفات خطيرة على القطاع الخاص المعني مباشرة، وان الهيئات مؤتمنة على الامن الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً ان البحث عن تامين تغطية للسلسلة التي تكلف نحو ألفي مليار ليرة لبنانية، ستكون على حساب الخزينة والاقتصاد الواقع في ركود قاتل».

من جهته، كرّر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الإشارة الى «وجود إجماع على ان إقرار هذه السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية، وان الحكومة تفتش اليوم عن «حج خلاص» ونحن في انتظار ما ستقرره في اجتماعها المقبل حول سلسلة الرتب والرواتب وإن كنا نفضّل ان تتم معالجة هذا الموضوع بعد الانتخابات النيابية».

وفي معرض تقويمه لزيارات الى رؤساء الكتل النيابية، قال شماس: تبيّن لنا من خلال هذه الاجتماعات أنهم واعون على انعكاسات إقرار السلسلة وأبرزها: إمكان تردي الوضع الاقتصادي الاسوأ منذ منتصف التسعينات عندما جُمّدت السلسلة، النمو الذي بلغ دون الواحد في المئة، المؤشرات

وتحافظ على متانة
الاقتصاد». وكان القصار
كشف خلال ترؤسه وفد
الهيئات الاقتصادية الى
المسؤولين ورؤساء اللجان
النيابية ان «السلسلة
المقترحة تمثل اخلالاً واضحاً
في الكيان الاقتصادي
اللبناني، اذ انه يزيد العجز
في الموازنة العامة من ٤
مليارات دولار الى نحو ٦
مليارات، ويرفع نسبة
التضخم الى نحو ١٠ في
المئة فضلاً عن أنه سيضخم
النفقات الأسرية ولاسيما
تكاليف التعليم بنسبة تفوق
الـ ٣٠ في المئة، كذلك
سيفاقم الدين العام ويرفع
الفوائد ويؤثر سلباً في
المؤشرات الاقتصادية
كافة.مصادر في الهيئات
الاقتصادية لم تستبعد
اللجوء الى «بيال – ٢» الذي
جمع أركان القطاع الخاص
منذ فترة، وهي على استعداد

السلسلة، النمو الذي بلغ دون الواحد في المئة. المؤشرات
المالية التي أظهرت العجز في الموازنة بعدما كانت تتحدث عن
فائض أولي فيها، العجز في ميزان المدفوعات، الوضع النقدي
من خلال ارتفاع الفوائد بالنسبة الى الإصدار الاخير إذ وصلت
الفائدة الى ٨,٢٥ في المئة، التضخم الذي تجاوز الـ ٩ في المئة
من آب ٢٠١١ الى آب ٢٠١٢.

أضاف: هذه الأرقام لم تعد وجهة نظر بل أصبحت حقيقة
واقعة، حتى أن هيئة الحوار الوطني التي انعقدت في الفترة
الأخيرة، تطرقت الى موضوع السلسلة وضرورة معالجتها
والخروج من الشعوبية والبازارات الانتخابية.

وطلب شماس من الجميع «التروي ودرس السلسلة ضمن
سلة شاملة عنوانها «الإصلاح الاداري»، ومن ضمن السلسلة
يتم تحديد حجم القطاع العام ودوره وانتاجيته ومهامه
والقيمة المضافة له في الاقتصاد الوطني». وتابع: في
منتصف التسعينات تم وضع الهيكلية النظرية للإصلاح
الاداري، لكنها لم توضع موضع التنفيذ، ومن المفترض ان يتم
تطبيقها بعد إجراء الانتخابات النيابية بعيداً من المزايدات
والبازارات.

وقال: اعتبر البعض ان مشروع قانون الايجارات موضوع
متفجر والافضل تأجيله الى ما بعد الانتخابات النيابية، فكيف
الحال بالنسبة الى موضوع السلسلة الأكثر من متفجر وما
يسري على الايجارات يسري على السلسلة ايضاً.

وأعلن شماس ان «لجوء هيئة التنسيق النقابية الى
الاضراب لم يعد يخيف أحداً، فالاضراب حق ديموقراطي لها
ولكن اذا اقفلت المدارس لبضعة ايام يبقى افضل من إقفال
أبواب رزق الشعب اللبناني».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

سلّمت ميقاتي وجنبلاط مذكرة عن تداعيات تصحيح أجور القطاع العام

الهيئات الاقتصادية تستكمل جولاتها لوضع النقاط على حروف السلسلة

أنهت الهيئات الاقتصادية جولاتها على رؤساء الكتل النيابية لوضع النقاط على حروف سلسلة الرتب والرواتب، والتقت مساء أمس رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على أن تلتقي رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بعد عودته من جولته في أميركا الجنوبية، بعدما أطلعت الجميع على المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني في حال تم إقرار سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام.

صدى البلد

جاء في المذكّرة التي سلّمتها الهيئات الى الرئيس ميقاتي تحت عنوان "تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني" ما يلي: انطلاقاً من حرصنا على المصلحة الوطنية العليا التي تأتي قبل اي مصالح اخرى، نرفض بشكل قاطع ومطلق مشروع السلسلة التي أقرتها الحكومة، وندعو الى وقف التمادي بالخطأ بفصل أجور القضاة التي تم اقرار زيادتها على نحو خاطئ عن باقي السلسلة، كما دعت الهيئات الى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة، هذه الزيادة التي تقدر كلفتها بقيمة 61 مليار ليرة شهرياً، وكذلك لدينا مشكلة حقيقية مع الزيادات الاضافية التي ترتبها السلسلة والتي تكلف 58 مليار ليرة شهرياً، وسيؤدي اعتمادها الى رفع الأجور مرتين. ثم ان المطلوب قبل إقرار أي زيادات اضافية العمل على ترشيد التوظيف في القطاع العام، واجراء اصلاح في نظام الرواتب والاجور بما ينسجم مع معايير التنافسية والكفاءة والجودة، وبغية تأمين القدرة على توفير استمرارية التمويل بشكل مستدام، ذلك ان الارتفاع النسبي في حصة رواتب المتقاعدين التي تقدر بنحو الربع، يعني وجود خلل كبير في نظام نهاية الخدمة، والمشكلة ان السلسلة المطروحة تعمّق هذا الخلل. وتفشيع خصوصاً ان بعض القطاعات تتمتع

AFP

لموقف أجور القضاة عن باقي السلسلة

والرواتب من دائرة التجاذبات الفئوية ومقاربتها بما يحفظ كل عناصر المعادلة الثلاثية التي تمثلها الدولة والعمال وأصحاب العمل، لأن المزايدات في الملفات

منتصف التسعينات عندما جُمّدت السلسلة. النمو الذي بلغ دون الواحد في المئة. المؤشرات المالية التي أظهرت العجز في الموازنة بعدما كانت تتحدث عن فائض أولي

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

جنبلاط

كذلك زار وفد الهيئات رئيس "جبهة النضال الوطني" وليد جنبلاط في منزله في كليمنصو في حضور وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي ووزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور ووزير شؤون المهجرين علاء ترو وأمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر. وجرى عرض التطورات الراهنة على المستوى الداخلي، لا سيما ما يتعلق بالملفات الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بالنقاشات الدائرة حول مسألة سلسلة الرتب والرواتب.

وفي بيان صادر عن الحزب التقدمي الإشتراكي، "ثمّن الوفد المواقف العقلانية التي يعلنها تباعاً النائب جنبلاط لا سيما إصراره على ربط الإقرار النهائي للسلسة بتأمين موارد مالية كافية لتغطيتها، معتبراً أن هذا الموقف يصبّ في مصلحة حماية الخزينة والمكتسبات الاقتصادية والحيلولة دون حدوث تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي أو المالي".

وأبدى جنبلاط تفهمه الكامل لمخاوف الهيئات الاقتصادية، مجدداً التأكيد على أن الانحياز الدائم للمطالب المحقة للعمال والمعلمين والأساتذة يفترض ألا يكون على حساب ديمومة عمل المؤسسات الاقتصادية أو على الانتظام الاقتصادي العام والنقد الوطني، داعياً كل القوى السياسية الى اخراج مسألة سلسلة الرتب

شماس: إقرار السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية والحكومة تفتش اليوم عن "حجّ خلاص"

التي قد تساهم في الحدّ من حال المراوحة القائمة.

شماس

من جهته، كرّر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الإشارة الى "وجود إجماع على ان إقرار هذه السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية، وان الحكومة تفتش اليوم عن "حجّ خلاص" ونحن في انتظار ما ستقرره في اجتماعها المقبل حول سلسلة الرتب والرواتب وان كنا نفضّل ان تتم معالجة هذا الموضوع بعد الانتخابات النيابية".

وفي معرض تقويمه لزيارات الى رؤساء الكتل النيابية، قال شماس لـ "المركزية": تبيّن لنا من خلال هذه الاجتماعات أنهم واعون الى انعكاسات إقرار السلسلة وأبرزها: إمكان تردي الوضع الاقتصادي الاسوأ منذ

يرسم فيها رؤيته للوضع الراهن ويقترح بعض الأفكار

الترؤي

وطلب شماس من الجميع "التفكير جدّيا" بالسلسلة ضمن سلة شاملة عنوانها "إصلاح الإداري"، ومن ضمن السلسلة يتم تحديد حجم القطاع العام ودوره وإنتاجيته ومهامه والقيمة المضافة له في الاقتصاد الوطني".

وتابع: في منتصف التسعينات تم وضع الهيكلية النظرية للإصلاح الاداري، لكنها لم توضع موضع التنفيذ. ومن المفترض ان يتم تطبيقها بعد إجراء الانتخابات النيابية بعيداً من المزايدات والبازارات.

وقال: اعتبر البعض ان مشروع قانون الايجارات موضوع متفجر والافضل تأجيله الى ما بعد الانتخابات النيابية، فكيف الحال بالنسبة الى موضوع السلسلة الأكثر من متفجر وما يسري على الايجارات يسري على السلسلة ايضاً.

وأعلن شماس ان "لجوء هيئة التنسيق النقابية الى الاضراب لم يعد يخيف أحداً، فالاضراب حق ديمقراطي لها ولكن اذا اقفلت المدارس لبضعة ايام يبقى افضل من إقفال أبواب رزق الشعب اللبناني".

حقيقة واقعة، حتى أن هيئة الحوار الوطني التي انعقدت في الفترة الأخيرة، تطرقت الى موضوع السلسلة وضرورة معالجتها والخروج من الشعوبية والبازارات الانتخابية.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

FRANSABANK

وفي اللقاءات التي عقدتها الهيئات مع رؤساء الكتل النيابية تم تسليمهم المذكرتين اللتين رفعتهما الى وزيري المال محمد الصفدي والاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس لجنة الاقتصاد والتجارة النائب نبيل دو فريج، ولفتت فيهما إلى تداعيات إقرار السلسلة وتوجه الحكومة الى فرض المزيد من الضرائب في موازنة العام المقبل. أما في لقائها المسؤولين المعنيين، فخرج وفدها بانطباع مريح مفاده «أبعدوا عنا هذه الكأس» خصوصا مع «بدء موسم الإنتخابات النيابية ولا نريد بالتالي تأليب الرأي العام ضدنا»، على حدّ تعبير مصدر في الهيئات، الأمر الذي إن دل على شيء فيدل على ان «مشروع قانون إقرار السلسلة أصبح في حكم الإرجاء، أقله في المراحل القريبة المقبلة».

رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار الذي سافر الى لندن يوم الاربعاء الفائت لمواعيد حدّدت سابقا، اضطر إلى قطع هذه الزيارة والعودة الى بيروت «بعدما استشعر خطورة اقرار هذه السلسلة وتداعياتها على الاقتصاد الوطني»، كما قال المصدر الذي لفت إلى أن «التصاريح التي أطلقها القصار بعد هذه الجولة صبّت كلها في خانة الايجابية لكون ما طرحه خلق نوعاً من التوازن وعدم التصعيد الكلامي، حيث أكد ان الهيئات ليست ضدّ الحقوق العمالية وهي تشدد على ضرورة تحسين ظروفهم المعيشية، لكن القرار الحكومي يجب ان يكون واقعيا ومدروسا، والمطلوب وقف الهدر والفساد المستشري في الادارات، الامر الوحيد الكفيل بتخفيف عجز الدين العام وإخراج الاقتصاد من التباطؤ غير المسبوق في النمو، كما دعا الى التحاور مع جميع الحريصين على مصلحة الاقتصاد الوطني، من اجل اجتراح الحلول التي ترضي العمال وتحافظ على متانة الاقتصاد».

وكان القصار كشف خلال ترؤسه وفد الهيئات الاقتصادية الى المسؤولين ورؤساء اللجان النيابية ان «السلسلة المقترحة تمثل إخلالا واضحا في الكيان الاقتصادي اللبناني، اذ انه يزيد العجز في الموازنة العامة من 4 مليارات دولار إلى نحو 6 مليارات، ويرفع نسبة التضخم الى نحو 10 في المئة فضلا عن أنه سيضخم النفقات الأسرية ولا سيما تكاليف التعليم بنسبة تفوق الـ 30 في المئة، كذلك سيفاقم الدين العام ويرفع الفوائد ويؤثر سلباً في المؤشرات الاقتصادية كافة.

الرئيس ميقاتي

على الامن الاقتصادي والاجتماعي، خصوصاً ان البحث عن تأمين تغطية للسلسلة التي تكلف نحو ألفي مليار ليرة، ستكون على حساب الخزينة والاقتصاد الواقع في ركود قاتل».

وكان وفد من الهيئات الإقتصادية برئاسة القصار قد زار مساء الأحد ميقاتي الذي تسلم مذكرة بعنوان «تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني» وجاء فيها: «انطلاقاً من حرصنا على المصلحة الوطنية العليا التي تأتي قبل أي مصالح اخرى، فإننا نرفض بشكل قاطع ومطلق مشروع السلسلة التي أقرتها الحكومة، وندعو الى وقف التمادي بالخطأ بفصل أجور القضاة التي تم اقرار زيادتها على نحو خاطىء عن باقي السلسلة، كما ندعو الى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة، هذه الزيادة التي تقدر كلفتها بـ 61 مليار ليرة شهرياً، وكذلك لدينا مشكلة حقيقية مع الزيادات الاضافية التي ترتبها السلسلة والتي تكلف 58 مليار ليرة شهرياً. وسيؤدي اعتمادها الى رفع الأجور مرتين. ثم ان المطلوب قبل إقرار أي زيادات اضافية العمل على ترشيد التوظيف في القطاع العام، وإجراء إصلاح في نظام الرواتب والاجور بما ينسجم مع معايير التنافسية والكفاءة والجودة، وبغية تأمين القدرة على توفير استمرارية التمويل بشكل مستدام، ذلك ان الارتفاع النسبي في حصة رواتب المتقاعدين التي تقدر بنحو الربع، يعني وجود خلل كبير في نظام نهاية الخدمة، والمشكلة ان السلسلة المطروحة

جنبلاط

جنبلاط في منزله في كليمنصو في حضور وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي ووزير الشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور ووزير شؤون المهجرين علاء ترو وأمين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي ظافر ناصر. وجرى عرض التطورات الراهنة على المستوى الداخلي، لا سيما ما يتعلق بالملفات الاقتصادية والاجتماعية، وما يتصل بالنقاشات الدائرة حول مسألة سلسلة الرتب والرواتب.

وفي بيان صادر عن الحزب التقدمي الإشتراكي، «ثمّن الوفد المواقف العقلانية التي يعلنها تباعا النائب جنبلاط لا سيما إصراره على ربط الإقرار النهائي للسلسلة بتأمين موارد مالية كافية لتغطيتها، معتبرا أن هذا الموقف يصبّ في مصلحة حماية الخزينة والمكتسبات الاقتصادية والحيلولة دون حدوث تداعيات غير محسوبة على المستوى النقدي أو المالي».

وأبدى جنبلاط تفهمه الكامل لمخاوف الهيئات الاقتصادية، مجددا التأكيد على أن الانحياز الدائم للمطالب المحقة للعمال والمعلمين والأساتذة يفترض ألا يكون على حساب ديمومة عمل المؤسسات الاقتصادية أو على الانتظام الاقتصادي العام والنقد الوطني، داعياً كل القوى السياسية الى اخراج مسألة سلسلة الرتب والرواتب من دائرة التجاذبات الفئوية ومقاربتها بما يحفظ كل عناصر المعادلة الثلاثية التي تمثلها الدولة والعمال وأصحاب العمل، لأن المزايدات في الملفات الاقتصادية الحساسة

القصار

ورقة إقتصادية إجتماعية متكاملة يرسم فيها رؤيته للوضع الراهن ويقترح بعض الأفكار التي قد تساهم في الحدّ من حال المراوحة القائمة».

من جهته، كرّر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس في تصريح امس الإشارة الى «وجود إجماع على ان إقرار السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية، وان الحكومة تفتش اليوم عن «حجّ خلاص» ونحن في انتظار ما ستقرره في اجتماعها المقبل حول سلسلة الرتب والرواتب وإن كنا نفضّل ان تتم معالجة هذا الموضوع بعد الانتخابات النيابية».

وفي معرض تقويمه لزيارات رؤساء الكتل النيابية، قال شماس: «تبين لنا من خلال هذه الاجتماعات أنهم واعون لانعكاسات إقرار السلسلة وأبرزها: إمكان تردي الوضع الاقتصادي الاسوأ منذ منتصف التسعينات عندما جمّدت السلسلة، النمو الذي بلغ دون الواحد في المئة، المؤشرات المالية التي أظهرت العجز في الموازنة بعدما كانت تتحدث عن فائض أوّلي فيها، العجز في ميزان المدفوعات، الوضع النقدي من خلال ارتفاع الفوائد بالنسبة الى الإصدار الاخير إذ وصلت الفائدة الى 8.25 في المئة، التضخم الذي تجاوز الـ 9 في المئة من آب 2011 الى آب 2012».

وطلب شماس من الجميع «التروّي ودرس السلسلة ضمن سلة شاملة عنوانها «الإصلاح الاداري»، ومن ضمن السلسلة يتم تحديد حجم القطاع العام ودوره وإنتاجيته ومهامه والقيمة

Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

«الهيئات» عند ميقاتي: نرفض «السلسلة» وندعو إلى ترشيد التوظيف

أنهت الهيئات الاقتصادية جولتها على رؤساء الكتل النيابية، والتقت مساء أمس رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على أن تلتقي رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان بعد عودته من جولته في أميركا الجنوبية، بعدما أطلعت الجميع على المخاطر التي قد يتعرّض لها الاقتصاد الوطني في حال تم إقرار سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام.

سلم وفد من الهيئات برئاسة الوزير السابق عدنان القصار رئيس الحكومة مذكرة بعنوان "تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني". وجاء في المذكرة: انطلاقاً من حرصنا على المصلحة الوطنية العليا التي تأتي قبل أي مصالح اخرى، فإننا نرفض بشكل قاطع ومطلق مشروع السلسلة التي أقرتها الحكومة، وندعو الى وقف التمادي بالخطأ بفصل أجور القضاة، التي تمّ إقرار زيادتها على نحو خاطىء، عن باقي السلسلة. كما ندعو الى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة، هذه الزيادة التي تقدّر كلفتها بـ 61 مليار ليرة شهرياً، وكذلك لدينا مشكلة حقيقية شهرياً، وسيؤدي اعتمادها الى رفع الأجور مرتين. ثم ان المطلوب قبل إقرار أي زيادات اضافية العمل على ترشيد التوظيف في القطاع العام، وإجراء إصلاح في نظام الرواتب والاجور بما ينسجم مع معايير التنافسية والكفاءة والجودة، وبغية تأمين القدرة على توفير استمرارية التمويل بشكل مستدام، ذلك ان الارتفاع النسبي في حصة رواتب المتقاعدين التي تقدر بنحو الربع، يعني وجود خلل كبير في نظام نهاية الخدمة، والمشكلة ان السلسلة المطروحة تعمّق هذا الخلل وتوسّعه، خصوصاً ان بعض القطاعات تتمتّع بنظام تقاعدي هو الأعلى كلفة في العالم، علماً ان دولاً كبرى مثل كندا

شماس

من جهته، كرّر رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس الإشارة الى "وجود إجماع على ان إقرار هذه السلسلة يؤدي الى كارثة اقتصادية، وان الحكومة تفتش اليوم عن "حجّ خلاص" ونحن في انتظار ما ستقرره في اجتماعها المقبل حول سلسلة الرتب والرواتب وإن كنا نفضّل ان تتم معالجة هذا الموضوع بعد الانتخابات النيابية".

وفي معرض تقويمه لزيارات الى رؤساء الكتل النيابية، قال شماس لـ "المركزية": "تبيّن لنا من خلال هذه الاجتماعات أنهم واعون على قانون الإيجارات موضوع متفجر والافضل تأجيله الى ما بعد الانتخابات النيابية، فكيف الحال بالنسبة الى موضوع السلسلة الأكثر من متفجر وما يسري على الإيجارات يسري على السلسلة ايضاً. وأعلن شماس ان "لجوء هيئة التنسيق النقابية الى الاضراب لم يعد يخيف أحداً، فالاضراب حق ديموقراطي لها ولكن اذا اقفلت

ميقاتي يلقي كلمته امام المؤتمر البلدي (دالاتي ونهرا)

المؤتمر الفرنسي-اللبناني

وكان الرئيس ميقاتي قد دعا خلال رعايته "المؤتمر الثاني للتعاون اللامركزي الفرنسي-اللبناني" الذي إفتتح امس في السرايا، "البلديات اللبنانية الى التعاون الكامل للافادة من الخبرات الفرنسية، لأن البلديات تشكل النواة الاساسية للامركزية الادارية التي ينبغي تطويرها

FRANSABANK

Media Monitoring Template 2 october 2012.doc

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.